تحليل التطور في مستوى التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015

The Analysis of the Evolution at the level of Human Development in Algeria for the period 2000-2015

بن ساسي هجيرة[1]♦، شريط عابد[2]

[1] جامعة وهران 2 (الجزائر)، Ben-hadjer@live.fr

[2]جامعة تيارت (الجزائر)، Cheriet14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/11 تاريخ القبول: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

إن تحول اهتمام الفكر الاقتصادي العالمي للتنمية البشرية وبلورة مفاهيم ومؤشرات لقياسها شكل من أشكال التطويع لأدوات العلوم الاجتماعية، ولأن الفكر والمفهوم يجب أن يكون إنسانيا باعتبار أن التنمية البشرية تعني تنمية الناس ورفاهيتهم مباشرة فمن الإنسانية الوفاء بحاجاتهم، بذلك التنمية البشرية فسحت المجال أمام نهج جديد للتفكير نحو التقدم. ومع بداية الألفية الثالثة وخروج الجزائر من العزلة بفضل الاستقرار الأمني، دخلت مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسات تنموية جد طموحة على كافة الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا طوال الفترة 2000-2015 مستغلة بذلك ارتفاع أسعار البترول وانتعاش الخزينة العمومية، واتخذت عدة استراتيجيات بالتركيز على التنمية البشرية وأبعادها من خلال الاصلاحات التي مست قطاعات التعليم، الصحة، السكن والتشغيل، ما فرض الوقوف على تطور واقعها خاصة بانتقال الجزائر من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى المرتفعة

الكلمات المفتاحية:التنمية البشرية، الجزائر، التعليم، الصحة، السكن والتشغيل.

Abstract

The shift of the attention of global economic thought to human development, its concepts and the indicators to measure it is a form of adaptation of the tools of the social sciences. Because thought and conceptualisation must be human, since human development means the development and well-being of people directly, it is the concern of humanity to meet their needs therefore. In this context, human development allows for a new approach to reflection towards progress. At the beginning of the third millennium during which Algeria steps out from isolation thanks to stability, it entered a new phase in which very ambitious development policies were pursued at economic, social and political levels throughout the period 2000-2015, taking advantage of high oil prices and the recovery of the public treasury. Algeria adopts several strategies by focusing on human development and its dimensions through the reforms that have affected the education, health, housing and employment sectors, making a great emphasis on the development of

♦المؤلف المرسل .

its reality, with regard to particularly, the transition of Algeria from the category of medium to high human development countries.
Keywords: human development, Algeria, education, health, housing and employment.

المقدمة

تعد التنمية الاقتصادية شرطا أساسيا للتنمية البشرية ولكنها غير كافية لتحقيقها، فالتنمية الاقتصادية تؤكد على التغيير الكمي والنوعي في مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحقيق البرامج والسياسات اللازمة للاستقرار والنمو الاقتصادي، في حين تعطي التنمية البشرية اهتماما بالغا بالمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخيارات الناس في العيش بمستوى معيشة كريمة وحياة طويلة صحيحة واكتساب المعارف والمهارات اللازمة لذلك وخيارات اجتماعية أخرى فضلا عن المتغيرات الاقتصادية.

وفي سياق السعي إلى الخروج من التخلف ومسايرة النسق العالمي فإنه تحتم بالضرورة على الجزائر بذل جهود جبارة لأجل تحقيق تنمية بشرية وإنجاح الآليات المرتبطة بتنفيذها ما أمكن خاصة مع مطلع سنوات الألفية الثالثة واستغلال فترة البحبوحة المالية للبلاد ما تطلب متابعة ما تحقق من انجازات لتقديم عرض حال حول النتائج المتوصل إليها بتحليل المؤشرات المرتبطة بها وهو ذاته ما فتح المجال للتساؤل التالي :ما مدى نجاعة سياسات التنمية البشرية المتبناة بالجزائر خلال مسيرتها التنموية للفترة 2000-2015 ؟

لمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا منهج الاستقراء بالوصف والتحليل وفق المحاور التالية:

-أولا:الإطار النظري للتنمية البشرية ومتضمناتها

- ثانيا: واقع التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015

1.الإطارالنظري للتنمية البشرية ومتضمناتها

تعتبر التنمية البشرية من أحداث أنواع التنمية، فهي ترتكز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت ولأنه العصب المحرك للتنمية فأغلب الدراسات اهتمت بالمورد البشري من خلال أبعاد الدخل والصحة والتعليم وعليه يتوقف تقدم المجتمعات وتخلفها.

1.1.الإطار المرجعي للتنمية البشرية

إن التنمية البشرية لها مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميكيات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمع(نائل عبد الحافظ العواملة، 2010، ص185) ،كما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في 14ديسمبر 1986 والذي يعد التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس مشاركتهم النشطة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

ظهرت التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين واستخدم هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان النمو المحقق والذي زاد من اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يحتم ظهور معايير للنمو الاقتصادي لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة، وبهذا صار الفكر التنموي أكثر اهتماما بالعدالة في توزيع الدخل وأهمية الحاجات الأساسية والتركيز على رأس المال البشري.

ويكتسب مفهوم التنمية البشرية خصائص واحتياجات كل مرحلة، فخلال مرحلة الخمسينات ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب بعد شيوع أطروحة رأسمال البشري على يد البروفسور (*Shultz*)، كما أكد الاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم على نوعية العنصر البشري وتأثيرهم في فاعلية عناصر الإنتاج المادية لاسيما بعد التطورات الحديثة في الفن الإنتاجي ،ما فرض ضرورة حتمية لرفع مستوى إعداد العنصر البشري وتأهيل ملكاته الفنية بزيادة تعلمه وتدريبه، أما في عقد السبعينيات لقيت مسألة أهمية تأمين الحاجات الأساسية دعما قويا بعد تبنّيها من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، فأخلي السبيل للمدخل الاجتماعي للتنمية وهذا ما ارتأته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 من أن التنمية يجب أن يكون هدفها هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها(رعد سامي عبد الرزاق التميمي، 2008، ص46)،وتم التركيز في هذه الفترة على قضايا الفقر من خلال طرح مؤتمر منظمة العمل الدولية "فجوهر الحاجات الإنسانية أنه لا يمكن أن يعد بلدا متطورا إذا كان غير قادر عن توفير الحاجيات الأساسية مثل السكن واللباس والغذاء وحد أدنى من التعليم لكل سكانه"(محمد صالح تركي القرشي، 2010،ص35)،وسُميت الثمانينات بفترة التنمية الضائعة التي مست الدول النامية وقد عرفت بذلك الجزء من البشرية الذي فرض عليه التخلف واستدل عليه ستار الفقر نتيجة لظروف تاريخية، اقتصادية، سياسية واجتماعية، إلا أنه في أواخرها اتّضح تقدم في مجال الحاجات الإنسانية وتبين أن تلبيتها غير مرتبط بالمعدلات المرتفعة للنمو وإنما بسياسيات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر للتخفيف من الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء وفق استراتيجيات التنمية الشاملة، وساد في الفكر اتجاه لإلغاء الإنسان الاقتصادي واستبداله بالاقتصاد الإنساني، وفي عقد التسعينات برزت مراجعات حادة لحصيلة الجهود التنموية وتجارب التنمية في مختلف بلدان العالم وذلك من حيث مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق التقدم الاقتصادي وكذا من حيث نوعية النمو ومدى استدامته، وقد جاء هذا الاهتمام كرد فعل لإخفاق المناهج التنموية في تحقيق سعادة الإنسان

2.1 .مفهوم التنمية البشرية

عرّفها *PaulStreeten* بأنها تطوير القدرات البشرية وإتاحة الفرص أمام البشر بشكل متساوي باعتباره حقا مكفولا للجنس البشري وعنصرا فعالا في تنمية المجتمع، حيث تتمثل في توافر الحياة الكريمة اللائقة ومناهضة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة والأمن البشري والحد من الفقر

وتنمية المرأة وتمكينها(محمد عبد الخالق عوض،2013، ص15)،كما عُرِفت على أنها الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وأن مظاهر التنمية البشرية تنحصر في تحقيق الأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج(محمد محمود فهمي، 2014،ص34).

ووفقا لتعريف الأمم المتحدة، يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة نقاط أساسية تكمن في:

- تأهيل وصقل القدرات البشرية فالأفراد يولدون متساوون نسبيا في القدرات
- توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية
- تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع

وبناء على ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته وتنمية وتطوير قدراته في ميادين الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والفكرية، وعليه تتمثل أركانها في(كامل كاظم الكناني، آمنة حسين صبري، 2006، ص109):

- تنمية الإنسان
- التنمية من أجل الإنسان.
- التنمية بالإنسان.

3.1.جوانب التنمية البشرية

إن وجودها يعتمد على تكامل ثلاثة عناصر أساسية هي التعليم، الصحة، والدخل واستخدام هذه القدرات في الأغراض الإنتاجية فتعظم النمو الاقتصادي مع مراعاة العناصر المرتبطة بمقومات حرية الإنسان في عيش الحياة الكريمة التي ينشدها وفي المقدمة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئية، والمساواة بين الجنسين وغيرها.

-**التعليم:** يعد الاستثمار في التعليم والاهتمام بتكوين القدرات البشرية عن طريقه مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية ويتضمن مجموعة العمليات والجهود المتعلقة بمعرفة الإنسان ومهارات وقدراته وحصيلة خبراته في مجال علمي محدد أو أكثر ، فالتعليم مفهوم شمولي بأشكال ومصادر عديدة تؤدي إلى زيادة معرفته العامة أو التخصصية، ويشمل كافة المراحل والمؤسسات والمصادر المرتبطة بتراكم معرفة الإنسان في المجالات، وكلّما تطورت مستويات ونوعية التعليم وكذا السياسات التربوية التعليمية كلما انعكس ذلك إيجابا على معدلات التطور في خطط التنمية الاقتصادية، وذلك لأنه يمثل قاعدة الانطلاق الحقيقية بالنظر لدوره في تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بقدرات ومهارات الأفراد الذين هم سواعد العملية التنموية وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم من خلال عدة زوايا هي(ابراهيم مراد الدعمة، 2009، ص109):

- الاهتمام بتوفير التعليم كأداة لاكتساب المعرفة
- ربط التعليم باحتياجات السوق

- اعتبار التعليم حق إنساني يهدف لتحسين وضع البشر.

وفي سياق مقومات نجاح التنمية البشرية فإن برامج التطوير وإعادة التأهيل لرأس المال البشري إلى القطاعات المختلفة وتأمين احتياجاتها من قوى الإنتاج البشرية ساهم في رفع معدلات الإنتاجية كما ونوعا، كما تلعب سياسات التدريب زيادة مهارات الموارد البشرية دورا في المحافظة على مستويات الأداء وتطويرها بالشكل والكيفية التي تتناسب مع متطلبات العملية التنموية، و يستخدم التعليم كمؤشر حقيقي لدرجة تطور الإنتاج الاقتصادي والمعرفي للبلد كغيره من المؤشرات الأخرى مثل مؤشر البطالة، مؤشر الإنفاق على التعليم، مؤشر الأداء التعليمي(شيماء أسامة محمد صالح، 2014، ، ص6).

-**الصحة:** تمثل الصحة ركنا أساسيا للتنمية البشرية فهي نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الانساني فالبقاء والحماية من المرض هما في صلب الرفاه البشري والصحة الجيدة تكمن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم، أما بترديها في حالات المرض والإصابة والعجز فإنه يقلص هذه القدرات الإنسانية الأساسية وتؤدي إلى انتكاسات الأفراد، ويقصد بالصحة توفر كافة الامكانيات الوقائية والعلاجية الملائمة والكافية (كما ونوعا وتوزيعا) لضمان مستويات صحة لائقة ، فعلى الأصعدة الفردية والجماعية والمجتمعية عموما لا يعتبر مجرد غياب المرض بمختلف مظاهره مساويا للصحة، بل إن مفهوم الصحة يتعدى ذلك ليشمل حالة كلية من الرفاه للصحة المادية والجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع(نائل عبد الحافظ العواملة،2010،ص185)، وبعدما كانت الدول تنظر إلى الخدمات الصحية على أنها خدمات اجتماعية تجود بها على شعبها إذا توافر لديها فائض في ميزانيتها، أصبحت عنصرا فاعلا تدخل في تركيب ما يطلق عليه الاقتصاديون برأس المال الإنساني الذي يستطيع تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ذاته ما أكدته المواثيق والدساتير بحق المواطن في التمتع بالرعاية الصحية واعتبرت ذلك من أولى مقتضيات العدالة الاجتماعية، وكما اعترفت به الدول الحديثة كالتزام سياسي لمواطنيها تكفله للمجتمع وبشكل عادل ومتوازن، إضافة إلى رسوخ القناعة الأكيدة للعلاقة بين التنمية الصحية والتنمية الشاملة، وقد تنبه تقرير التنمية الإنسانية الصادر سنة 2009 إلى الأخطار الأساسية التي تهدد الصحة بالنسبة الى الأغلبية العظمى من السكان ألا وهي الأمراض والأوبئة المعدية السريعة الانتشار، فالوفاة والمرض المرتبطان بالفقر والبيئة غير الآمنة وكذا تهجير الجماعات البشرية.

أما عن أسباب انتشار الأوبئة المستعصية فتعود للفقر وسوء التغذية إضافة للظروف البيئية والمشكلات الصحية الناجمة عن الازدحام والافتقار للوعي الصحي فضلا عن الظروف التي تعرض الفرد للتوتر والإجهاد النفسي والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية وعاطفية.

-**التغذية:** تلعب التغذية دورا رئيسيا في التأثير على التنمية البشرية لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والجماعة من خلال الوقاية والعلاج، كما يعتمد تحسين أحوال الأفراد بشكل كبير على الفرص الاقتصادية والتعليم والبيئة وغيرها، فتحسين التغذية تزيد من الطاقة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الإنتاجية أو خلال مدة العمل في الحياة، بينما يتحقق العكس مع المستويات المنخفضة من التغذية، نتيجة لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية.

ويشكل الجوع التهديد الأوسع انتشارا لأمن الإنسان ومن أكبر مصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لتمكين الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية لن يمارس أيا من القدرات البشرية ، فالتغذية بمفهومها المبسط تشمل مجموع العمليات الحيوية التي بواسطتها يحصل الفرد على المواد الغذائية اللازمة لبناء أنسجة الجسم وتجديدها وأداء وظيفتها ، والغذاء السليم يحوي على كميات تكفي احتياجات الجسم من العناصر الغذائية من كربوهيدرات وبروتينات وفيتامينات ودهون وأملاح معدنية، فالفرد يحتاج في العادة إلى 1000 سعرة حرارية للبقاء على قيد الحياة، و 2500 سعرة حرارية يحتاجها الفرد البالغ متوسط النشاط يوميا وبغير ذلك يصبح معرضا لسوء التغذية ونقص الوزن نتيجة لنقص الطاقة والبروتين(إبراهيم مراد الدعمة، 2009، ص220)، ولذلك فإن تحسين مستويات المعيشة من خلال التغذية يؤدي بالضرورة إلى تحسين الصحة ومن ثم رفع معدلات الانتاج وخفض معدلات التغيب عن العمل، مما يترتب عليه أيضا زيادة المعروض من القوى العاملة المدربة والمنتجة وبالتالي تزداد كفاءة استغلال الموارد المتاحة ويزداد الناتج الوطني وبالتالي يزيد نصيب الفرد من الناتج الوطني.

وبهذا فالتعليم والصحة والتغذية تمثل أهم العناصر في تكوين القدرات البشرية والتي بدورها تعد الجانب الأهم في تحقيق التنمية البشرية.

2. واقع التنمية البشرية بالجزائر للفترة 2000-2015

لقد تطورت مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2000-2015 بشكل إيجابي ما سمح للجزائر بالانضمام إلى البلدان العشرة التي خفضت إلى حد كبير عجزها في التنمية البشرية وهو ذاته ما أهلها لتحسين ترتيبها إلى المرتبة رقم 83 في السنتين الأخيرتين وفق ما هو مبين فيما يلي:

الشكل البياني رقم 11):تطور مؤشر التنمية البشرية ومكوناته خلال الفترة 2000-2014

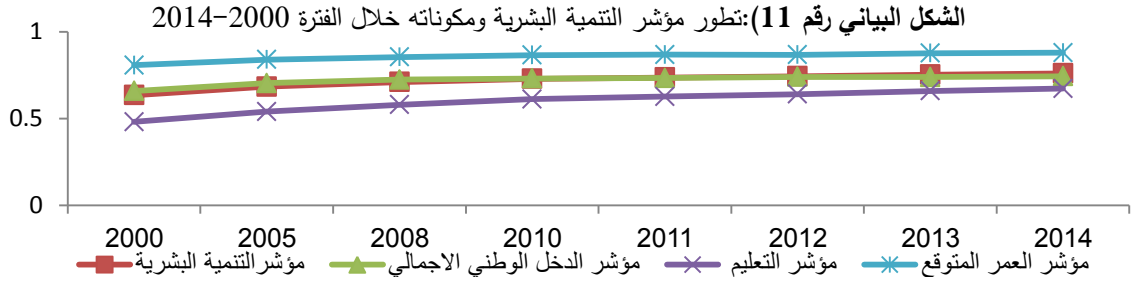

Source: CNES, 2016, Rapport national sur le développement humain 2013-2015 ,P35.

يظهر المنحنى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية للجزائر خلال الفترة 2000-2014 بحوالي 20% حيث عرفت الفترة 2000 و 2005 بداية تطور سريعة مع استئناف الجزائر للبرامج الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بمتوسط سنوي قدره 1.5% لينخفض هذا المعدل إلى 1.3% ابتداء من سنة 2008، وتجدر الإشارة إلى العوامل المؤدية لوجود فارق بين مستويات تطور التنمية البشرية مع الوقت للجهود المبذولة من طرف الدولة لاسيما في مجال الصحة حيث يظهر المنحنى تطور مكونات التنمية البشرية أن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الذي دفع مؤشر التنمية البشرية إلى أعلى المستويات، كما أن مؤشري التعليم والدخل هي الأخرى إيجابية وسجّل تداخل في منحنياتها ولكن بقيم أدنى من قيم مؤشر التنمية البشرية العام ،

ويبقى التحدي الكبير يكمن في تحسين نوعية التنمية وليس فقط في تحسين المجاميع الكمية التي غالبا ما تبين الأداء الوطني العام على حساب نجاعة العمل الحكومي وكفاءته.

1.2.أداء السياسات التعليمية

تعكس تطور مؤشر التعليم الجهود التي بذلتها الدولة لتعميم الاستفادة منه مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور مؤشر التعليم خلال الفترة 2000-2014

السنوات	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر التعليم	0.481	0.540	0.580	0.586	0.612	0.627	0.641	0.659	0.673

المصدر : تقارير التنمية البشرية.

من الجدول أعلاه فقد بلغ مستوى مؤشر التعليم 0.673 سنة 2014 كأعلى قيمة له بزيادة سنوية قدرها 2.12% مقارنة بسنة 2013 و 2.66% مقارنة بسنة 2000، وقدرت مدة التدريس المتوقعة عند الأطفال البالغين 6 سنوات التي يمكن أن يأمل الاستفادة منها للتمدرس بـ 10.7 سنة عام 2000 لترتفع إلى 15 سنة عام 2014 أي بزيادة 4 سنوات ونصف تقريبا هذا التحسن المسجل في المؤشرات يعود لجهود الدولة في مجال التعليم والتكوين ومساعيها لتوفير الفضاءات الملائمة لتطوير إمكانات أبنائها.

1- مجال التربية الوطنية: لقد أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعميم الاستفادة الديمقراطية من التمدرس بمختلف أطواره وعملت على تهيئة الظروف المواتية لذلك ما أدى لتحسن النتائج المسجلة.

* الاستفادة من التمدرس: إن نوعية التعليم وأداء المنظومة التربوية تتعلق بشكل كبير بالتكفل الاجتماعي والتربوي بالطفولة المبكرة وقد أثبتت الدراسات العلمية أنه إذا وفر المجتمع للطفل تربية منذ سن الثالثة فإن هذا يسمح له بتطوير قدراته اللازمة لتمدرس ناجح، ويشكل الوسط العائلي الذي ينمو به الطفل الوسط التعليمي الأول الذي يستمد منه العناصر الأساسية لتطوره وانفتاحه اللاحقين من خلال قيام الوالدين بأنشطة تعليمية وأنشطة اليقظة والفطنة إضافة لوجود كتب الأطفال في البيت والألعاب وأخذه للتنزه واتصاله بالعالم المحيط به، كما يقدم هذا النوع من التربية في الرياض ودور الحصانة في العرض التعليمي الذي يقدمه القطاع الخاص إضافة للجمعيات والمدارس القرآنية، وأظهرت نتائج MICS4المتعلقة بتطور الأطفال البالغين من 36 إلى 59 شهرا، وأن نسبة 70% منهم على الطريق الصحيح أما 30% منهم غير مؤهلين بشكل كاف.

أما بالنسبة لنظام التعليم فهو منظم في ثلاث مستويات:

- **التعليم التحضيري:** يخضع للوصاية البيداغوجية لوزارة التربية الوطنية ، متوفر على نحو اختياري لمدة سنة للأطفال ذوي 5 سنوات يهدف إلى إبراز التهيئة الاجتماعية للطفل وتطوير استقلاليته واكتساب المهارات التي تسمح ببناء القدرات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب من أجل تحضير أمثل للتعليم الابتدائيCNES,)(482016 P,وقد عرف تقدما محسوسا في الفترة 2000-2014 مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): تطور عدد الأطفال المستفيدين من التعليم التحضيري خلال الفترة 2000-2014

السنوات الدراسية	المدارس العمومية		المدارس الخاصة		المدارس القرآنية		المؤسسات العمومية		المجموع	
	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم	المجموع	الإناث منهم
2000-1999	38.773	18.856			10.000	6.000			47.773	24.756
2005-2004	71.265	34.108			17.000	9.500			79.265	43.607
2011-2010	423.790	209.774	4560	2130	20.500	11.000	12572	6104	461.400	229.008
2014-2013	417.409	203.763	6714	3499	23.000	130.000	13270	6610	461.393	226.972

Source : Ministère d'éducation national, Document "Education pour tous 2014"

من خلال الجدول يظهر تضاعف عدد الأطفال الملتحقين بالطور التحضيري بين سنتي 2000 و 2004 إلى الضعف ليحقق قفزة نوعية سنة 2011 ويبلغ عددهم 461.422 طفل ويبقى مستقرا بعد ذلك بنسبة 58.5% من السكان البالغين 5 سنوات ، كما عرف الموسم الدراسي 2014-2015 ارتفاعا بنسبة 1.7 %عن سابقه، وبلغ عدد القاعات المخصصة للتعليم التحضيري 15.272 قاعة على المستوى الوطني مقابل 124.044 قاعة في التعليم الابتدائي أي بنسبة استعمال قدرها 12.3% أما نسبة تشغيل القاعات ناهزت 28 تلميذ لكل قسم، وتجب الإشارة إلى وجود بعض النقائص التي يعاني منها القطاع كنقص المساحات والتجهيزات الملائمة والمطابقة للمعايير الدولية، نقص المستخدمين المؤهلين حيث أغلبهم مربون للمستوى الابتدائي (النظام القديم) ولم يمنح لهم تكوين خاص، إضافة لعدم تقديم تكوين حول كيفية استخدام الدليل المنهجي حول برنامج التعليم التحضيري.

-**التعليم الأساسي الإجباري:** يمتد لفترة تسع سنوات منها خمس سنوات في التعليم الابتدائي وأربع في التعليم المتوسط، ويهدف التعليم الأساسي إلى تلقين التلاميذ القيم التي تسمح لهم بتعزيز هويتهم الشخصية والاجتماعية والانفتاح على الثقافات الأجنبية، أما التعليم الثانوي فيمتد لفترة ثلاث سنوات ، وتتعلق الأهداف المنشودة في هذا الطور بصقل شخصية التلميذ ودمجه في محيطه عن طريق كسب المعارف الأساسية، ولقد أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعليم الاستفادة الديمقراطية من التمدرس ويظهر الشكل الموالي تعداد التلاميذ في مختلف الأطوار.

الشكل البياني رقم (2):تطور عدد التلاميذ في المنظومة التربوية للفترة 2000-2015

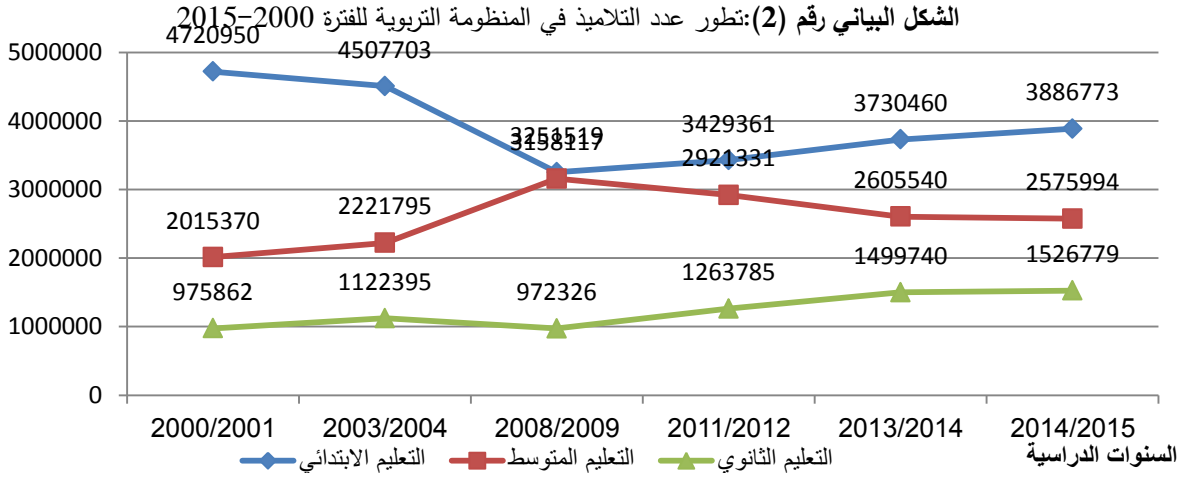

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لقد بلغت نسبة الأطفال المتمدرسين البالغين 6 سنوات 98% في الموسم الدراسي 2013-2014 وينعكس هذا المجهود على مستوى الجنس حيث بلغ معدل تمدرس الإناث البالغات 6 سنوات 98.9 %فلا يوجد تفاوت من حيث الجنس أو على مستوى مناطق الوطن أو من حيث مكان الإقامة.

ويظهر المنحنى فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي الذي سجل في الفترة 2000-2008 انخفاض عدد المتمدرسين ليعاود الارتفاع مجددا بمتوسط ارتفاع سنوي قدره 3% ومرده يعود لارتفاع عدد السكان في سن التمدرس لعودة أعداد الولادات ودخول أكبر إلى المدرسة، أما في التعليم المتوسط فهناك اتجاه نحو الانخفاض بين سنتي 2008 و2014 وذلك لتناقص أفواج الابتدائي الذين التحقوا بالطور المتوسط في 2014 مقارنة بعددهم سنة 2008، أما عدد التلاميذ في الثانوي فيشهد ارتفاعا سنويا متوسطا يقارب 7.8 % بين 2008 و 2014.

* ظروف التمدرس: ساهمت الجهود المبذولة لعدة سنوات لمختلف البرامج في مجال انجاز المنشآت الأساسية للاستقبال والتكوين المتعلقين بالتعليم في تكثيف خدمة التعليم في الأطوار الثلاثة في سبيل تحسين خدمات التمدرس لاسيما فيما يتعلق بتقريب المؤسسة التعليمية، وقد شهدت المنشآت التعليمية توسعا معتبرا ففي سنة 2014-2015 كانت هناك 18333 مدرسة ابتدائية و 5239 متوسطة و 2141 ثانوية، وقد تواصلت جهود البناء لتمنح الأولوية لتغطية المناطق النائية الواقعة بالهضاب العليا والجنوب (CNES, 2016, P53.) كما ارتفع عدد المعلمين إلى 400.000 معلم متوزعون إلى 161.750 معلم في الابتدائي و148.836 في المتوسط و 76564 في الثانوي.

وقد عرف مستوى تأهيل المعلمين تحسنا بفضل وضع شروط جديدة للتوظيف وكذا برامج التكوين وتحسين الأداء الموجهة للمعلمين طوال السنة الدراسية، كما يحتضن القطاع الخاص 54.954 تلميذ خلال سنة 2014 ما يقارب 1% من إجمالي التلاميذ المتمدرسين وتقع المؤسسات الخاصة في 16 ولاية فقط، إضافة لهذه الظروف تم اتخاذ عدة إجراءات مخصصة للأطفال المعوزين من أهمها:

- المطاعم في الطور الابتدائي بلغ عددها 13.889 مطعما سنة 2014 بنسبة تغطية 89% من مجموع التلاميذ أما في الجنوب بلغت نسبة 100% ، كما عرف نظام نصف الداخلي في طوري المتوسط والثانوي تقدما ملحوظا فارتفع عدد المستفيدين إلى 1 مليون أي بأربع مرات من عدد المستفيدين سنة 2000.
- المنح الدراسية الممنوحة في النظامين الداخلي ونصف الداخلي قدمت دعما إضافيا للتلاميذ المعوزين في طوري المتوسط والثانوي وتطور عدد المستفيدين من هذا الإجراء من سنة لأخرى حيث تضاعف أربع مرات في غضون 14 سنة أي بنسبة استفادة قدرها 17.7% سنة 2000 مقابل 59% سنة 2013، أما الإعانات النقدية فتم تقديم المنحة المدرسية 3000 دج لصالح 3 ملايين تلميذ معوز سنة 2013 .
- إستفادة 4 مليون تلميذ من مجانية الكتاب المدرسي لفائدة المعوزين وأبناء موظفي القطاع إضافة لمجانية الأدوات المدرسية لفائدة 2.579.859 تلميذ سنة 2011 .

-وارتفع عدد الحافلات المدرسية من 1052 حافلة سنة 2000 إلى 5594 سنة 2014 رغم تشجيع البلديات على عقد اتفاقيات مع الخواص لضمان النقل المدرسي.

*حوصلة النتائج: تقييم الأداء المدرسي مرتبط بمعدلات النجاح في امتحانات المستويات الثلاث التي كانت بالشكل الموالي:

الجدول رقم (3): تطور نسب النجاح في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي والمتوسط والبكالوريا

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
شهادة التعليم الابتدائي	59.4	50.4	79.4	54.2	71.1	70.1	81.2	79.5	79.7	80.4	81.57
شهادة التعليم المتوسط	41.7	60.5	44.0	47.5	58.7	66.2	70.3	72.1	48.0	88.9	53.97
البكالوريا	37.3	51.2	53.3	55.0	45.0	61.2	62.5	58.8	44.8	44.9	51.36

Source: Ministère de l'éducationnationale

سجلت نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي تحسنا مستمرا فيما عرفت نتائج شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا تذبذب نسب النجاح في السنوات الأخيرة خصوصا بعدما عرفه الموسم الدراسي 2013 من فترات متقطعة من الإضراب كما قد يكون ذلك مرتبط بالتحسن النوعي خاصة بعد الشروع في عملية الإصلاح ، إلا أنها قد تحسنت في 2015 ولا تزال الجهود متواصلة لتحسين النتائج كما ونوعا وقد أسهمت الإجراءات المتبعة في تعزيز فرص تعليم أطفال الأسر المعوزة وتقليص فجوة النجاح بينهم وبين أطفال الأسر الميسورة.

هناك آليات أخرى من أجل تعميم التعليم تمثلت في:

– الديوان الوطني للتعلم عن بعد (O.N.E.F.D) يوفر فرصة إضافية خاصة للمتسربين لاستدراك ذلك والذين يشغلون ونزلاء السجون وأي شخص يرغب في مواصلة تعليمه وتحسين مستواه.

– ديوان محو الأمية وتعليم الكبار (O.N.A.E.H)يتكفل بالشباب البالغين الذين لم يتلقوا تعليم ويستهدف بصفة خاصة فئة النساء وساكني المناطق الريفية والنائية والشريحة السكان العمرية المتراوحة بين 15 و49 سنة وبلغ عدد المسجلين في الموسم الدراسي 2014–2015 حوالي 517.474 تشكل الإناث منهم نسبة 87 %.

– الرعاية المتخصصة للأطفال المعوقين من حيث تعليمهم فهو حق مكفول لهم دستوريا تكفل قطاع التضامن الوطني بذلك على مستوى 215 مؤسسة متخصصة موزعة على التراب الوطني حيث تضم 19.881 معاق في الموسم الدراسي 2014–2015

2– قطاع التكوين والتعليم المهنيين: يعد هذا القطاع استراتيجيا تسعى الدولة للنهوض به من خلال وضع التخصصات والبرامج والتربصات وتوفير مختلف الوسائل البيداغوجية اللازمة من أجل توسيع خيارات المتكوّن وتنمية قدراته وقد عرف المشرع الجزائري التعليم المهني بأنه كل تعليم أكاديمي وتأهيلي ممنوح من طرف مؤسسات التعليم المهني بعد الطور الإجباري في مؤسسات التربية الوطنية (المادة رقم10من القانون رقم07/08)، أما التمهين فقد عرّف بأنه طريقة للتكوين المهني يهدف إلى اكتساب تأهيل مهني أولي أثناء العمل... ويتم إكساب هذا التأهيل من خلال ممارسته عملية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة المهنة المعنية ومن خلال تكوين نظري وتكنولوجي مكمل(المادة رقم2من القانون رقم07/81).

* توسيع فرص التكوين: يهدف التكوين المهني عموما إلى إكساب المعنيين تأهيلات تطبيقية ومعارف خصوصية ضرورية لممارسة مختلف مهن مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل وينظم في عدة أنماط منها التكوين الإقامي، التكوين عن طريق التمهين، التكوين عن طريق المراسلة والدروس المسائية، وتتوج التكوينات بشهادة في المستويات من 1 إلى 5 (عامل مختص، عامل مؤهل، عامل عالي التأهيل الفني وتقني سام)، ويتوفر قطاع التكوين والتعليم المهنيين على شبكة واسعة من هياكل التكوين المهني مقدرة بأكثر من 1226 مؤسسة سنة 2015 موزعة على مجمل التراب الوطني بين معاهد مراكز التعليم والتكوين المهني، مراكز التكوين المهني متخصصة للأشخاص المعوقين، معاهد الهندسة البيداغوجية، ومؤسسات الدعم لنشاطات التكوين والتعليم المهني بقدرة استيعاب 256.100 مقعد بيداغوجي وقد بلغت نسبة الاستغلال فيما يخص التكوين الاقامي 80% أما من حيث التأطير البيداغوجي فالقطاع يضم 17.824 أستاذ مكون في 2014 بارتفاع يقدر بـ 8.2% مقارنة بسنة 2013 من بينهم 10693 أستاذ تكوين مهنيPEP يمثلون نسبة 60% من تعداد موظفي القطاع و 7131 أستاذ تكوين متخصص PSEP ، وتتوزع التكوينات الممنوحة على 22 شعبة مهنية وتضم 422 تخصص منها 123 تخصص جديد تم تحديدها وفقا لاحتياجات سوق العمل وكذا التطور التكنولوجي ، كما تم التوسع لعدة اتفاقيات شراكة بين قطاع التكوين ومؤسسات اقتصادية من أجل تكييف تكوين الموارد البشرية مع الطلب الاقتصادي والاجتماعي التنموي وتسهيل اندماجهم في عالم الشغل.

*كفاءة أداء قطاع التكوين: لقد شهد تعداد المتربصين المسجلين في القطاع ارتفاعا بأكثر من 51.000 متربص في سبتمبر 2015 أي ما يعادل 14% مقارنة بسنة 2014 وقد بلغ التعداد الإجمالي للمسجلين 377.000 متربص جديد من بينهم 139.380 متربص في التكوين الاقامي و 103.941 آخر في التكوين عن طريق التمهين، هذا العدد يضاف إلى 266.255 متربص قديم بما فيهم 1143 متربص أجنبي، أما عن تطور ذلك فهو موضح بالشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (3):تطور عدد متربصي التكوين المهني خلال الفترة 2000-2015

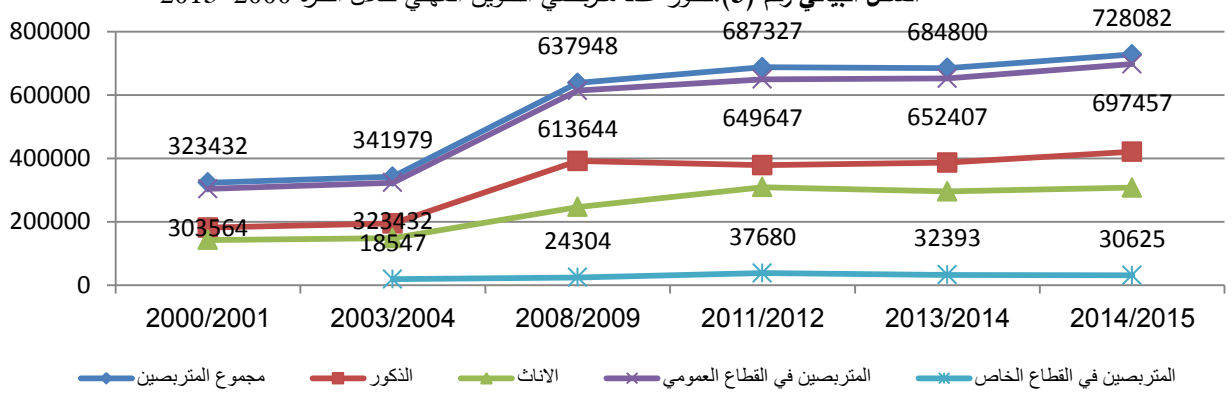

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر المنحنى انخفاض نسبة المسجلين الإناث مقارنة بالذكور طوال فترة 2000 إلى 2015 إضافة لانخفاض نسبة المتربصين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، وتجب الإشارة إلى أن 63%من المتربصين في سنة 2014 تم توجيههم إلى رتب عامل مؤهل، عامل عالي التأهيل، وعامل متخصص أما

عن التخصصات الأعلى نسبة فتمثلت في 26 % فيما يخص تقنيات الإدارة والتسيير و 12% في مجال البناء والأشغال العمومية والري أما نسبة 11 % تخصص معلوماتية ،كما أنه في ذات السنة بلغ عدد المتخرجين الحاصلين على شهادات 159.661 بانخفاض قدرة 15% مقارنة بسنة 2013، أما المتخلّين فقد بلغت نسبتهم 13.2% من بينهم نسبة 14.3%هم ذكور.

ورغم النتائج المحققة إلا أن القطاع لا يزال يعاني من معوقات أثرت على فعالية المجهودات المبذولة والأهداف الموضوعة من أهمها معوقات اجتماعية تتمثل في النظرة السلبية للمجتمع حول القطاع بأنه عادة ما يستقطب الفاشلين والراسبين المتسربين من قطاع التربية ، فتور إرادة المتكون ذاته في التعلم ويندرج ذلك ضمن ظاهرة عزوف الشباب عن دخول مراكز التكوين وتفضيلهم الاتجاه مباشرة للعمل أو طرق أخرى للربح السريع عوض تعلم مهنة للمستقبل إضافة لمعوقات بيداغوجية نتيجة غياب المعدات والوسائل في بعض التخصصات وأخرى متعلقة بالبرامج والتربصات والمكوِنين ومشكل التوجه نحو المهن والحرف.

3- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: يعد هذا القطاع جوهر عملية بناء وتعزيز القدرات المعرفية للشباب لذا صار لزاما إشراكه في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على بلد في أوج التحول، وقد انطلق قطاع التعليم العالي في إصلاحات من شأنها أن تجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل في الاستجابة لتطلعات الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين نوعي يمدهم بالمؤهلات الضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل من جهة، ومن جهة أخرى تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي الاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية ،هذه الدوافع أدت إلى تبني نظام LMD (ليسانس، ماجستير، دكتوراه) الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2004 وتعميمه على كافة المؤسسات الجامعية ولقد تم التخلي نهائيا عن النظام الكلاسيكي ابتداء من الموسم الجامعي 2010-2011

* فرص التعليم العالي والاستفادة من الدراسات العليا: شهدت الجامعات الجزائرية تعاظما متزايدا في تعداد الطلبة في الفترة 2000-2015 وذلك لتنامي أعداد الناجحين في شهادة البكالوريا ومع تخفيض فترة الدراسة وفق نظامLMD ليبلغ تعدادهم 1.283.984 طالب في الموسم الجامعي 2013-2014 من بينهم 1.119.515 في مرحلة التدرج، 70.734 طالب في ما بعد التدرج و 93.735 طالب مسجل في جامعة التكوين المتواصل وقد سجلت هذه الإحصاءات تراجعا بنسبة 0.02 %مقارنة بالسنة السابقة وتطور ذلك موضح بالشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (4):تطور تعداد الطلبة في التعليم العالي خلال الفترة 2000-2015

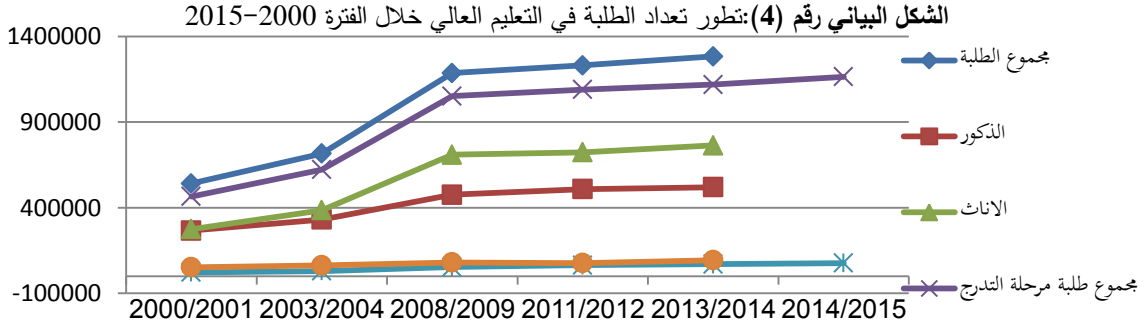

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

– يظهر المنحنى تضاعف أعداد الطلبة في مختلف مراحل التعليم العالي وللجنسين بمعدل تكافؤ بلغ 122 بنت لكل 100 ذكر في السنة الجامعية 2003/2002 لينتقل إلى 147 بنت لكل 100 ذكر في الموسم الجامعي 2013–2014.

وتشمل شبكة الهياكل الجامعية 97 مؤسسة سنة 2013 منها 48 جامعة (بما فيها جامعات التكوين المتواصل)، 10 مراكز جامعية ، 20 مدرسة وطنية، 7 مدارس تكوين أساتذة التربية الوطنية، 12 مدرسة تحضيرية بقدرة استيعاب إجمالية بلغت 1.451.000 مقعد بيداغوجي مع توفير الإقامة الجامعية لما لا يقل عن 40% من الطلاب والمنحة الجامعية لحوالي 80% ،وبالموازاة مع التطور الحاصل في تعداد الطلاب فقد تطور عدد المؤطرين إلا أن معامل التأطير قد تراجع من 24.1 طالب لكل أستاذ في السنة الجامعية 1999–2000 إلى 32 طالب لكل أستاذ في السنة الجامعية 2008–2009، ثم ارتفع إلى 22 طالب لكل أستاذ في الموسم الجامعي 2013–2014 والجدول الموالي يوضح تطور أعداد الأساتذة الدائمين

الجدول رقم (4): تطور عدد الأساتذة الجامعيين مع مختلف رتبهم للفترة 2003–2014.

	2004-2003	2009-2008	2013-2012	2014-2013
أستاذ	% 6	% 7	% 9	% 10
أستاذ محاضر	%10	%12	%19	% 12
أستاذ مكلف بالدروس	% 78	% 78	% 71	% 69
مساعد	% 5	% 2	% 1	% 1
مهندس مدرس	% 1	/	/	/
التعداد الإجمالي	20769	31.703	48.398	51.299

Source : Ministère d'enseignement supérieur et de le recherche scientifique, annuaire statistique.

كما يظهر توزيع الطلبة حسب الشعب التي وجه لها في مرحلة التدرج انخفاض نسبهم في تخصصات التكنولوجيا والعلوم الدقيقة والعلوم الطبية لصالح العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب واللغات، أما في مرحلة ما بعد التدرج فتختص العلوم التكنولوجية بالنسبة الأكبر 21396 مسجل في الموسم الجامعي 2013–2014 مقابل 9228 مسجل في السنة الجامعية 2003–2004 تليها الآداب والعلوم الانسانية بـ 21171 في سنة 2013 بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى في 2003 بـ 14574 مسجل ويعود هذا الارتفاع لتزايد عدد الطلبة ومنح الأولية للتخصصات العلمية والتكنولوجية.

*– **<u>الأداء الجامعي والبحث العلمي:</u>** عرف عدد خرجي الجامعات تزايدا متواصلا للفترة 2000–2015 وبلغ عددهم 288.602 من حاملي الشهادات في الموسم الجامعي 2012–2013 بزيادة تقدر بـ23.4 %عن الموسم السابق كما مثلت فيها نسبة المتخرجات 64.1 % ما يعادل 184.959 متخرجة بزيادة تقدر بـ 6.3 %عن الموسم السابق، أما فيما يخص الموارد البشرية الموجهة للبحث العلمي فتحصي الجزائر 29.183 باحث في سنة 2014 من بينهم 2576 باحث دائم فقط يعملون على مستوى 38 مؤسسة وينقسمون إلى 1468 باحث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و1108 خارجها، إضافة لـ26.607 أستاذ جامعي باحث من بين 51.229 أستاذ بنسبة 59% ،كما أن إنشاء مخابر البحث في مختلف التخصصات على مستوى مؤسسات التعليم العالي يسهم في تفعيل حركة البحث العلمي فيها باعتبارها فضاء مستحدثا يحوي

موارد بشرية ذات كفاءة، وقد قدرت الميزانية المخصصة للبحث العلمي سنويا، بـ 20 مليار دج موزعة على انجاز وتجهيز مخابر البحث العلمي وتمويل المشاريع المتعلقة بالبرامج الوطنية (فلاح كريمة، مداح عرابي الحاج، 2016 ، ص218)ويمكن توضيح تطور ذلك خلال الفترة 2000-2012 بالشكل الموالي:

الشكل رقم(5): تطور عدد المخابرالمعتمدةوالمنجزةفيمؤسساتالتعليم العاليفيالجزائرخلالالفترة 2000-2012.

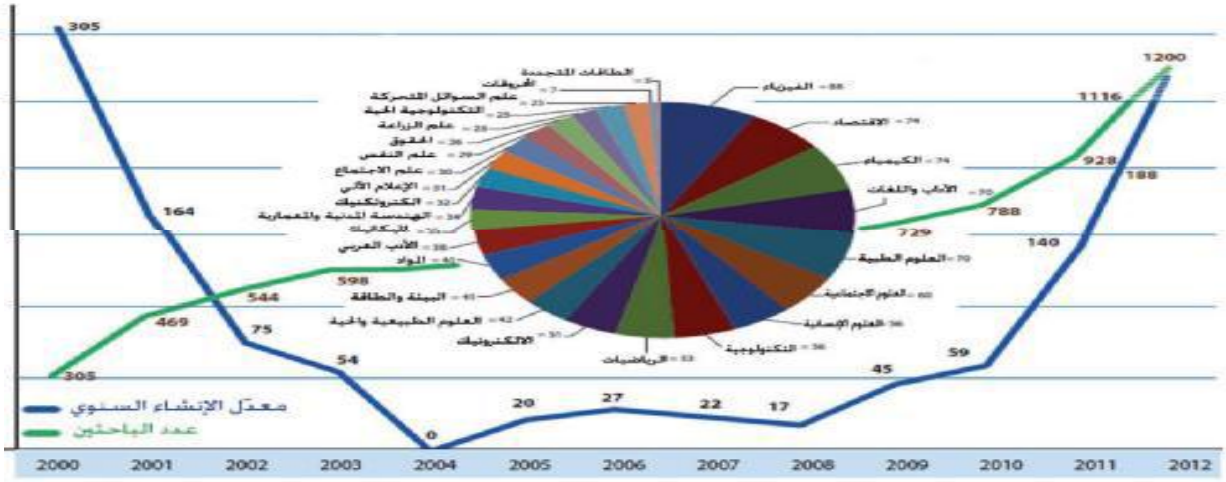

المصدر :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية 62 2012-19، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012 ،ص106 .

كما أن هناك تفاوت في عدد مخابر البحث من تخصص لآخر، حيث أكثرها تختص في الفيزياء تليها كل من الكيمياء والاقتصاد غير أن عددها في كل من المحروقات والطاقات المتجددة ضئيل جدا مقارنة بباقي التخصصات بالرغم من التأكيد على أنها تخصصات ذات أولوية ، وحسب التعريف العالمي لـ UNESCO يبلغ عدد باحثي الجزائر8482 بمعدل 265 باحث لكل مليون ساكن يبقى معدلا ضعيفا مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يشير لـ 1080 باحث لكل مليون ساكن، ولقد عرفت حصة الجزائر العالمية من المنشورات تضاعفا حيث انتقلت من 0.02 % سنة 2000 إلى 0.05% في 2009 إلا أنها زيادة ضئيلة مثلها يوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): حصة الجزائر من المنشورات الدولية

	1999-1995	2009-2005
عدد المنشورات في الجزائر	2000	5000
عدد المنشورات في العالم	6.765.000	10.573.000
نسبة حصة الجزائر من المنشورات الدولية	%0.030	%0.047

Source : MESRS, Rapport " évolution de la recherche scientifique dans le monde et en Algérie 2000-2014 ."

كما تجب الإشارة إلى أن النشر تناول بالخصوص مجالات الشعب التقنية وتحديدا الهندسة ، الفيزياء والكيمياء، الرياضيات والإعلام الآلي وبهذا فهي تتناسب مع التوجه العام للتعليم العالي في الجزائر لصالح العلوم الاجتماعية، وفي إطار التعاون العلمي الدولي باعتباره عملا مهما لنجاح سياسة البحث العلمي فقد تم الإتفاق لتطوير البحث العلمي خلال الفترة 2000-2011 في 140 دولة تمثل المؤسسات الأوروبية نسبة 55 % من بينهم إضافة لدول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة 10%، أما مع دول الجوار فشكلت نسبة

2.5 % وقد تم إحصاء خلال ذات الفترة إنتاج 10912 من المنشورات وهي تشكل نسبة 57.3% من إجمالي المنشورات ، كما نتج عن الشراكة مع فرنسا 7889 أعمال بحث وهي تمثل نسبة 41.5% من المنشورات الإجمالية تليها منشورات التعاون مع الو. م . أ بـ 553 منشور بنسبة (2.9%).

ب- تقييم جودة الخدمات الصحية: لقد عرفت السنوات الأخيرة العديد من محاولات الإصلاح في المنظومة الصحية لأجل تفعيلها على أكمل وجه، وقد أسفرت المؤشرات الصحية للتنمية البشرية عن تحسن من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور مؤشر العمر المتوقع خلال الفترة 2000-2014

	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع عند الولادة	67.3	72.5	74.6	75.6	76.3	76.5	76.4	77	77.2
مؤشر العمر المتوقع عند الولادة	0.728	0.808	0.840	0.855	0.866	0.869	0.868	0.877	0.880

المصدر : تقارير التنمية البشرية.

يعتبر متوسط العمر المتوقع مؤشر قويا على الوضع الصحي للسكان بشكل عام لأنه يمثل عدد السنوات التي يمكن للشخص أن يعيشها مع استمرار وضعه الصحي بشكل جيد ، وقد وضح الجدول السابق المكاسب التي حاز عليها هذا المؤشر خلال العقدين الماضيين (1995-2015) التي تقدر بـ 10 سنوات تقريبا منتقلا من 67.3 إلى 77.2سنة في 2014 بمعدل 10.5 سنة بالنسبة للرجال و9.62 سنة بالنسبة للنساء، وقدر مؤشر العمر المتوقع عند نهاية الفترة بـ 0.880 ، بزيادة سنوية قدرت بـ 1.04% ، وقد تظهر هذه النتائج قلة وتيرة التطور بحكم الجهود الجبارة والمخصصات الضخمة المخصصة للهياكل القاعدية والموارد البشرية المرصودة لهذا القطاع، كما ترتبط قوة الصحة بنوعية الحياة وقد تبنت الجزائر عدة برامج وقائية من خلال حماية الطفولة والصحة المدرسية وإجراءات حمائية للسلوكات المحفوفة بالمخاطر بمكافحة المخدرات وحوادث الطرقات إضافة للأمراض المعدية وفيروس الايدز، وتعزيز النشاط البدني.

1- الإمكانات المتاحة للتكفل بالجانب الصحي: إن مهمة النظام الصحي الوطني هي دعم الاحتياجات الصحية للسكان وهو يقوم على مجموعة من الهياكل الإدارية والتقنية و المؤسسات المتخصصة والهيئات العلمية والتقنية، ولتحسين الأداء العام للرعاية الصحية فقد مست الإصلاحات النظام الصحي الجزائري بكل ما يحتويه من أجل حماية صحة المواطن، ووقايته من الأمراض وصولا للاستشفاء في مراحله الأخيرة ، ولقد لجأت الحكومة إلى تبني سياسات إصلاحية تمثلت في النمط التعاقدي مع مؤسسات الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة، واللامركزية في نظام الرعاية الصحية.

*- الهياكل القاعدية والمنشآت: قبل 2007 تضمنت البطاقة الصحية في الجزائر عددا من الهياكل تمثل في 192 مؤسسة عمومية استشفائية (EPH) ، 271 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية(EPSP)،1541 مستوصف و5117 غرفة للعلاج وفي إطار برنامج التنمية المختلفة والسياسة الجديدة لإصلاح المستشفيات وما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 140/07(المرسوم التنفيذي رقم140/07)الذي دخل حيز التنفيذ في 2008 وأعطى أولوية لتحسين جودة الخدمات المقدمة والرفع من كفاءتها، و حسب احصائيات عام 2013 يمتلك قطاع الصحة العام 282 مستشفى منها 14 مركز استشفاء جامعي (CHU) و194 مؤسسة استشفائية عامة

(EPA) ، وقد أخذ على هذه الهياكل الاستشفائية الطبية سوء توزيعها على التراب الوطني حيث تقع 61% منها في الشمال مع 28.4%في المنطقة الوسط و16.7% في الشمال الغربي بالمقابل في المرتفعات تتركز بنسبة 27.3% والجنوب بنسبة 11.7 %بما في ذلك 1.4% في منطقة الجنوب الكبير وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): توزيع المنشآت الاستشفائية حسب البرمجة الإقليمية في عام 2013.

	مجموع المستشفيات العمومية		المراكز الاستشفائية الجامعية CHU		المؤسسات الاستشفائية EH		مؤسسات استشفائية عمومية EPH		المؤسسات الاستشفائية الجامعية EHU		مؤسسات استشفائية متخصصة EHS	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
منطقة الشمال	172	61.0	12	85.7	4	80	108	55.7	1	100	17	25.0
الهضاب العليا	77	27.3	2	14.3	1	20	59	30.4	0	-	15	22.1
الجنوب	33	11.7	0	-	0	-	27	13.9	0	-	6	8.8
على مستوى الوطن	282	100	14	100	5	100	194	100	1	100	68	100

المصدر: المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

أما فيما يخص الهياكل العمومية للصحة الجوارية ووفق إحصائيات سنة 2014(وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات ، 2014) توفرت الجزائر على1637 عيادة متعددة الخدمات و 5726 قاعة للعلاج و 163 مركز لتصفية الدم و1806 وحدة للكشف والمتابعة (الصحة المدرسية) و206 مركز لحقن الدم ، أما فيما يخص القطاع الخاص فهو يتوفر على 220 عيادة طبية جراحية و 24 عيادة طبية ، 132 مركز لتصفية الدم، 18 مركز للإنجاب المدعم طبيا، 7742 عيادة فحص متخصصة ، 6654 عيادة فحص عامة، 5928 عيادة لجراحة الأسنان و 9794 صيدلية، أما التوزيع الجغرافي للعيادات الخاصة أكثر تفاوتا حيث 73% منها في الشمال، 21% في الهضاب العليا و 5% في الجنوب ما يفضي إلى حركة المرضى للمناطق الأكثر توفرا عن المنشآت القاعدية الصحية ويسبب تكلفة أكثر على عاتق الأسر.

عدد أسِرة المستشفيات في تزايد مستمر فقد ارتفع من 64.979 سنة 2010 إلى 66.189 في 2013، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0.6%، أما توزيعها فقد شمل 12.500 سرير في مراكز الاستشفاء الجامعية، 764 سرير في المؤسسات الاستشفائية الجامعية، 11.298 سرير في المؤسسات الاسشفائية المتخصصة، ، 37769 سرير في المؤسسات الاستشفائية العمومية ،876 سرير في المؤسسات الاستشفائية ، وعلى الرغم من زيادة عدد الأسِرة إلا أن معدل عدد السكان لكل سرير فقد ارتفع نوعا ما من 551 نسمة/سرير في 2010 إلى 578 نسمة/سرير في 2013 ومرد ذلك للنمو السكاني.

*- الموارد البشرية: إلى جانب توفير الهياكل فقد عملت الدولة على توفير الموارد البشرية وقد سجل عدد الممارسين التابعين لمستخدمي السلك الطبي ارتفاعا بحوالي الضعف بين سنة 2000 إلى 2014 حيث انتقل من 38.695 إلى 77.406 طبيب مدرس من بينهم 44.914 ممارس في القطاع العمومي و 32.492 ممارس في القطاع الخاص، وقد بلغ عدد الأطباء المختصين في القطاعين 22515 طبيب مختص (دون حساب الأساتذة والأساتذة المبرزين والأساتذة المساعدين الذين يبلغ عددهم 14788 و 30.972 طبيب عام و

12.872 طبيب أسنان و 11.047 صيدلي وبذلك سجلت التغطية الصحية تحسنا سنة 2014 بمعدل طبيب مختص واحد لأزيد من1876 نسمة مقابل طبيب مختص لكل 1730 نسمة عام 2010 وبين طبيب عام لأكثر من 1260 نسمة مقابل طبيب لكل 1304 نسمة في 2010، صيدلي واحد لـ 3540 نسمة وطبيب أسنان واحد لـ 3030 نسمة ، وبخصوص مستخدمي السلك شبه الطبي من حاملي شهادة دولة وحاملي الإجازات والمساعدين شبه الطبيين فقد انتقل من مجموع 87.012 سنة 2000 إلى 121.803 سنة 2014 وأظهرت إحصاءات وزارة الصحة أيضا تركيز الأطباء وخاصة المتخصصين في المنطقة الوسطى الشمالية بنسبة 44.5%ونقص واضح في جميع التخصصات في الجنوب ما استدعى وضع تحفيزات استثنائية بغية تحقيق عدالة في العلاج وتغطية صحية شاملة، وبالإضافة إلى 370 ممارس مستقر فقد تم تدعيم قطاع الصحة بالجنوب بـ897 ممارس مختص دائم و520 طبيب و337صيدلي و338 ممارس مختص بالإضافة إلى 370 ممارس مفتش بالقطاع العمومي يسهرون على ترقية الخدمة بالقطاعين العام والخاص والولايات المعنية بذلك هي: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، اليزي، تندوف، غرداية، الوادي، إلى جانب تعزيز هذه المناطق بعدة اختصاصات سنويا وتقدير التسهيلات اللازمة لتمكين الأخصائيين من العمل في ظروف ملائمة كتوفير السكن الوظيفي لتشجيع العنصر البشري وتحقيق توازن على مستوى الوطن دون تهميش مناطق الجنوب.

2- الوضع الصحي في الجزائر بشكل عام: فيما يخص النشاطات الاستشفائية فقد كانت نسبة شغل الأسِرة 57.07% سنة 2014 أما مصالح الاستعجالات التي تعد 3271 سرير فقد سجلت 1.779.398 قبول وانتقلت الفحوصات المتخصصة والعامة والاستعجالية من جهتها من 36.261.667 فحص سنة 2000 إلى 91.576.493 سنة 2014، ومن جانب آخر سجل نشاط الطب الإشعاعي نفس المنحنى الإيجابي حيث انتقل من 1.697 إلى 26.449 بالنسبة للتصوير بالرنين المغناطيسي خلال نفس الفترة المرجعية، ومن 57.400 إلى 250.050 بالنسبة لأجهزة السكانير ومن 4.605.270 إلى 11.355.872 بالنسبة للتصوير الإشعاعي ومن 361.321 إلى 1.267.538 بالنسبة للتصوير السمعي، كما أنه في مجال النشاط المخبري (بيوكمياء ومبحث أمراض الدم، مبحث الدم والتصحيف المصلي...) فقد تم تسجيل 68.503.182 عملية تحليل سنة 2014 مقابل 20.804.741 سنة 2000، وتم تسجيل 845.416 عملية جراحية في مختلف التخصصات سنة 2014 ،كما انتقل عدد الأسرة بالنسبة لنشاط تصفية الدم إلى 2.158 سرير سنة 2014 وعدد المرضى المعالجين من 4.521 سنة 2000 إلى 15428 سنة 2014 وعدد حصص تصفية الدم من 40.605 إلى 1.242.006حصة.

ج- <u>واقع التشغيل والسكن</u>: إن المؤشر المستخدم للتعبير عن مدى حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق هو نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي الذي خضع للكثير من التعديلات، وحاليا تم اعتماد متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل بالقوة الشرائية المعادلة للدولار، وقد قدر الدخل الوطني الإجمالي للفرد في الجزائر بـ 13771.2 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية خلال سنة 2014 مقابل 7824.4 سنة 2000 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور الدخل الوطني الإجمالي لكل ساكن / تكافؤ القدرة الشرائية

	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل الوطني الإجمالي /فرد /تكافئ القدرة الشرائية	7824.4	10592.1	12125.6	12603.3	12871.8	13438.0	13301.3	13771.2
مؤشر الدخل الوطني الإجمالي	0.659	0.704	0.725	0.731	0.734	0.740	0.739	0.744

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات من تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يظهر أن الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد قد انتقل بين سنتي 2012 و 2014 من 13.438 إلى 13.771 دولار أي بزيادة قدرها 2.5%بينما ارتفع مؤشر الدخل بنسبة 0.5% منتقلا من 0.704 إلى 0.744 ، وما تجب الإشارة اليه فإنه بالإضافة للمفارقات بين المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات نوعية الحياة فإن مؤشر الدخل هو المستخدم حتى اليوم للمقارنة في بعض المستوى المعيشي وعليه سنركز على أهم عناصره المتمثلة هي الشغل وتوفر الوظائف والسكن وجودته والقدرة على تحمل تكاليفه.

1- حصيلة قطاع التشغيل: يعتمد تحليل وضعية التشغيل على دراسة مشكلة البطالة من خلال الفجوة التي تنجم عن عرض العمل والطلب عليه، وتسليط الضوء على القوة العاملة وهيكلها وتحليل الفعاليات سياسات التشغيل من خلال دراسة سوق العمل.

1-1-تحليل واقع البطالة: لقد أصبحت البطالة مشكلة كبيرة نظرا لما تنطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة وخاصة ما بين الشباب أهميتهم في تشكيل مستقبل البلاد وقد كان تطور البطالة في أوساط هذه الفئة كما يلي:

الشكل البياني رقم (6):تطور نسب البطالة للفترة 2005-2015

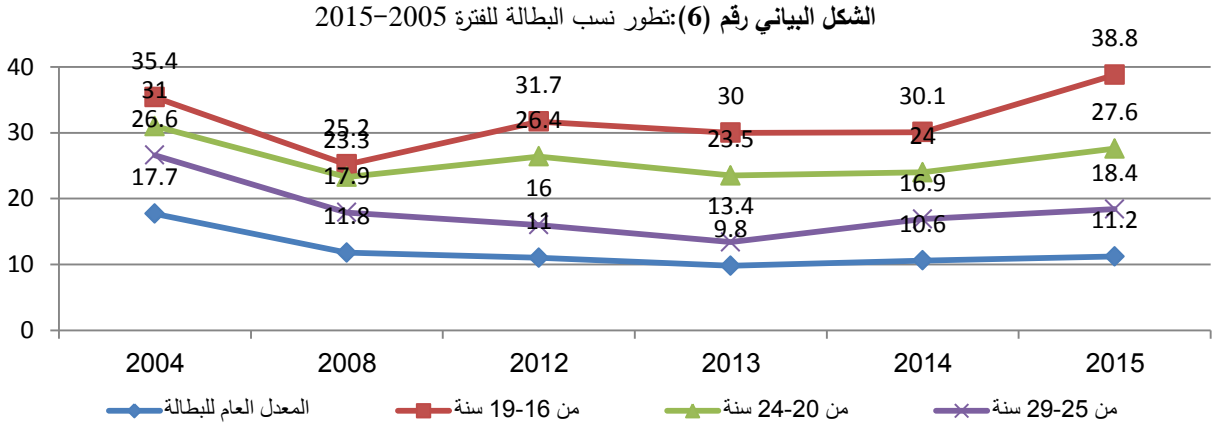

Source: CNES, 2016, Rapport national sur le développement humain 2013-2015 ,P105

اتسم تطور معدل البطالة حسب العمر بفوارق واضحة حيث كانت الفئة الأصغر أكثر تضررا بفارق 17 نقطة عن المعدل العام في 2004 ، في حين كانت الفئة العمرية 25-29 سنة أقل نوعا ما بعدا عن المعدل العام وقد عرف معدل البطالة اتجاها تنازليا ليعاود الارتفاع في 2015 ، وقد سجل متوسط عمر الشباب العاطلين عن العمل تحسنا فانخفض من 23.4 سنة في2004 إلى 23.7 سنة 2013 ليصل إلى 24 سنة بحلول 2015، أما عن توزيع أعداد البطالين فالنتائج مستعرضة كما يلي:

الجدول رقم (9): تطور توزيع أعداد البطالين بين الجنسين على المستويين الحضري والريفي

	القطاع الحضري		القطاع الريفي		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2001	1127763	327578	807147	76961	2339449
2003	995969	227150	763964	91187	2078270
2004	790727	203644	579688	67163	1671534
2005	656378	178678	542697	70535	1448288
2006	588196	189170	400092	63383	1240841
2007	653238	225071	418766	77588	1374663
2008	741000	271000	127000	30000	1169000
2009	544000	249000	208000	71000	1072000
2010	494000	260000	234000	88000	1076000
2011	489000	257000	249000	67000	1062000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نجد أن فئة الذكور تعاني أكثر من ظاهرة البطالة مقارنة بالإناث حيث بلغت 84.68% سنة 2003 لتنخفض إلى69.49% سنة 2011 فيما ارتفعت نسبة الإناث من 17.29 إلى 30.5% ويعود ذلك لدعم الدولة لفئة البطالين وخاصة بمشاريع قطاع المقاولاتية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات في هذه العشرية، كما أن ظاهرة البطالة مرتفعة أكثر في المدن مقارنة بالريف وخاصة بالنسبة للعنصر النسوي ومرد ذلك لعادات وتقاليد الريف الجزائري ، أما توزيع معدلات البطالة وفق المستوى التعليمي للفئة العمرية 25-29 سنة فهي ممثلة كما يلي:

الشكل البياني رقم (7):معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

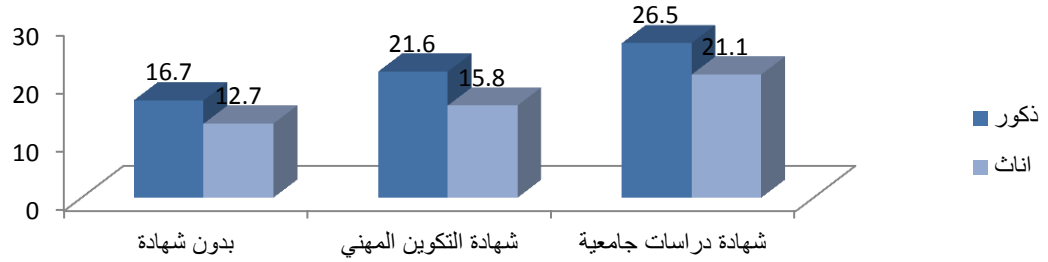

Source: CNES, 2016, Rapport national sur le développement humain 2013-2015 ,P187

يظهر الشكل ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات والجامعيين ويمكن تفسيره من عدة جوانب أهمها هي التركيبة العمرية للسكان حيث ثلاثة أرباع السكان يمثله الشباب ومعظمهم أصحاب شهادات فمن الطبيعي أن يكونوا أكثر عرضة للبطالة، إضافة إلى أن نمو كتلة اليد العاملة النشطة (الطلب) أكثر من (العرض)، هو مرتبط بضآلة حجم الاستثمارات وعدم توافق احتياجات سوق العمل مع مخرجات قطاع التعليم والتكوين مع ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل ما يجعل الباحثين عن العمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار، وفي ظل شح فرص العمل مما ساعد على انتشار الرشوة والمحاباة وتوريث المناصب وغاب بالتالي معيار الكفاءة، ومع نقص الفعالية في السياسات التشغيل المعتمدة لاسيما اتجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلا من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد(رحيم حسين، 2013 ،ص139).

1-2- هيكل القوة العاملة وتوزيعها: بتواصل النمو الديمغرافي في الارتفاع تزايد معه حجم اليد العاملة النشطة من خلال تطور مرتفع في الطلب على التشغيل أي الانتقال إلى فئة اليد العاملة المشغلة، إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين ويمثل تدنية الفرق بين اليد العاملة النشطة والمشغلة الهدف الأساسي لأي سياسة تشغيل.

الشكل البياني رقم (8):تطور اليد العاملة المشغلة والنشطة للفترة 2000-2014

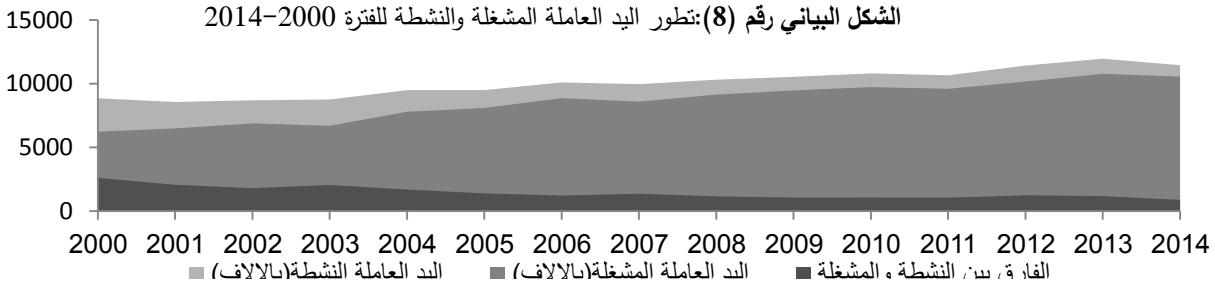

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

يوضح الشكل أعلاه أن تعدد أنماط دعم التشغيل منذ سنة 2000 أدى إلى تحسين أعداد الداخلين إلى سوق العمل بنسبة نمو من 2.5 إلى 3.5% ، وقد انخفض الفارق بين الفئة النشطة والمشغلة في بداية الفترة إلى نهايتها بأقل من الثلثين، ومع ذلك ينبغي الإقرار بأن الفرق ما بين العرض والطلب ليس مسألة كمية فحسب ، وكثيرا ما لا يحصل التوافق ما بين طبيعة فرص العمل المعروضة وبين تلك المطلوبة، ومن أجل إجراء تحليل نوعي يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل ويتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل التأثير فلا بد من تجاوز معرفة تطور مستويات البطالة والتشغيل إلى هيكله.

-توزيع القوة العاملة المشغلة حسب الجنس والمنطقة: على اعتبار أن مساهمة العنصر النسوي في الحياة الاقتصادية أصبحت من الأولويات وذلك في إطار المساواة بين الجنسين في الفرص، إضافة لمراعاة تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للعمالة من أجل تفادي التوترات وبناء على هذه الأسس فإن النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10): توزيع نسب القوة العاملة المشغلة حسب الجنس والمنطقة للفترة 2000-2014 (%)

السنوات	النوع		المنطقة	
	الذكور	الإناث	الحضرية	الريفية
2001	85.1	14.18	57.64	42.36
2003	86.04	13.95	58.14	41.86
2004	82.57	17.42	58.32	41.68
2005	85.40	14.59	59.99	40.04
2006	86.26	13.73	59.65	40.35
2007	84.32	15.67	61.54	38.46
2008	79.19	15.61	84.73	15.27
2009	84.72	15.27	69.96	30.04
2010	84.86	15.13	65.33	34.67
2011	83.73	16.26	65.60	34.40
2012	81.24	16.75	66.57	32.14
2013	82.34	17.65	67.22	32.77
2014	83.31	16.82	95.43	4.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2015

من خلال الجدول نلاحظ أنه وبالرغم من تطور المجتمع الجزائري إلا أنه بقيت نسبة مشاركة المرأة ضئيلة وإن ارتفعت بشكل طفيف مقارنة ببداية الفترة، يعود ذلك لعوامل اجتماعية وثقافية إضافة إلى انتشار الأعمال اليدوية المنزلية، كما أن هناك اختلال في العمالة بين المناطق الحضرية والريفية حيث نجد أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث بلغت نسبة 95.43% سنة 2014 و ذلك بسبب الهجرة الريفية نحو المدن لعدم توفر أو نقص المرافق العمومية.

– توزيع القوة المشغلة حسب القطاع: لمتابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات باعتبار أن فترة الدراسة حظي فيها دعم التشغيل بالأولوية ضمن السياسات الحكومية فقد كانت النتائج كما يلي:

الشكل البياني رقم (9):توزيع نسب العمالة المشغلة وفقا للقطاع للفترة 2001-2014

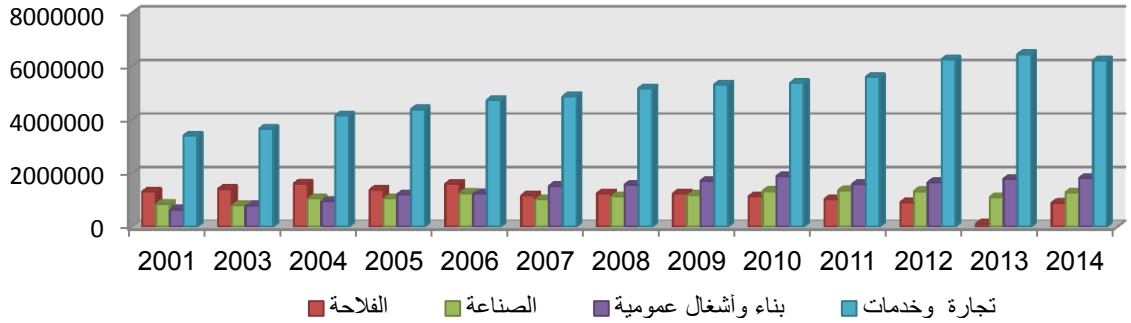

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

يظهر أن قطاع التجارة والخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة) هو الأكثر استقطابا لليد العاملة المشغلة بنسبة تجاوزت 35% طوال فترة الدراسة لتصل إلى 60.8% سنة 2014 ، ولكن تجب الإشارة إلى أن قطاعي النقل ثم الاتصالات هما المبرران هذا الاستقطاب فيما تبقى السياحة تعاني من التدهور ، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8% وقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة في مجال تشييد البنى التحتية بالمقابل شهد كل قطاعي الفلاحة والصناعة تراجعا مستمرا فلا تتجاوز نسب اليد العاملة المشغلة فيهما 8.8% سنة 2014، ما يدل على ضعف جاذبية القطاعين وتناقص نموهما بالرغم من مجهودات الدولة لترقية النشاطات الفلاحية وانتهاج سياسة التصنيع.

2- واقع استراتيجية السكن في الجزائر: صادقت الجزائر على المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشكل المادة 11 من المصدر الأساسي للحق في السكن اللائق في القانون الدولي، علاوة على ذلك يتضمن الدستور في المادة 132 أن الالتزامات الدولية التي تتعهد بها الجزائر تسمو على القانون الوطني، كما أن مفهوم السكن كحق أساسي يعتبر مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري وتعتبر الدولة مسألة السكن من مسؤولياتها الرئيسية اتجاه السكان من خلال ما أحرزته من تقدم في هذا القطاع في الفترة 2000-2015

2-1-حالة السكن والسياسات المتعلقة به: في إطار التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر فقد اتبعت منذ سنة 2000 سياسة ترمي إلى حصول أكبر عدد من المواطنين على سكن ملائم في بيئة مزودة بكافة المرافق الضرورية حيث كانت الجزائر تسجل عجزا في بداية 1990 في السكن قدر بـ 3 ملايين وحدة سكنية وأحصت أكثر من 350 ألف عائلة تسكن في البيوت القصديرية فضلا عن تراكم الطلب عن السكن الذي بلغ

500 ألف طلب ناجم عن النمو الديمغرافي ، وفي حصيلة انجازات القطاع فإن عدد السكنات التي تم إنجازها في الفترة 2000-2015 بلغ 2.8 مليون سكن من مختلف الصيغ بميزانية ناهزت 60 مليار دولار ما يعتبر انجازا قياسيا وبلغ عدد الوحدات السكانية التي أنجزت وسلمت نهائيا خلال ذات الفترة 1.66 مليون وحدة على مستوى الوطن، فيما يتم إنهاء الأشغال لـ 1.14 مليون وحدة سكنية منها 545.000 وحدة إيجار عمومي، 127.000 وحدة اجتماعي عمومي و250.000 وحدة سكن ريفي مقابل 185.000 بيع بالإيجار و380.000 وحدة ترقوي عمومي وتجب الإشارة إلى أنماط السكن التي عرفتها الفترة 2000-2015 وهي:

-**برنامج السكنات الحضرية** اشتمل على أربعة أنماط وهي:

* برنامج سكنات البيع عن طريق الإيجار: ظهرت هذه الصيغة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 105/01 المؤرخ في 23 أبريل 2001، وأسندت مهمة التكفل بها للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطوير AADL حيث يقوم المستفيد بدفع مساهمة أولية تقدر بـ 25% من مبلغ السكن تدفع 10% منها عند إعلان العقد و 5% عند إعطاء المفاتيح ، 5% عند إحالة ملكية السكن أما 75% الباقية فتسدد بالتقسيط خلال 20 سنة كحد أقصى وذلك على شكل دفعات شهرية.

* برنامج السكن التساهمي: عرف هذا النوع من السكنات ابتداء من سنة 1995 تحت اسم السكنات التطورية موجه لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المتوسط بغرض الحصول على ملكية سكن يتمتع بكل المواصفات الأساسية والرئيسية للسكن، ويقوم الصندوق الوطني للسكن CNL بالتدخل في عملية تمويله عن طريق تقديم اعانة مالية لفائدة المستفيد وذلك على حسب دخله، وقد تم تعديل حجم الإعانة من خلال التعليمية الوزارية في 15 نوفمبر 2000 المتعلقة بتعديل المرسوم رقم 308/94 المؤرخ في 14 أكتوبر 1994 المحدد لكيفية تدخل الصندوق الوطني للسكن للدعم المالي للعائلات ، كما تم رفع مبلغ إعانة الدولة على السكن في 2008 بقرار من رئيس الجمهورية.

*برنامج السكن الاجتماعي: عرف تحولا بموجب المرسوم 269/03 المؤرخ في 7 أوت 2003 المتعلق بشروط الحصول على ملكية عقارية تابعة للدولة أو لديوان الترقية والتسيير العقاري القابلة للاستغلال حيث ابتداء من 1جانفي 2004 سمحت الدولة بالتنازل على أملاكها وأصبح السكن الاجتماعي قابلا للبيع لفائدة المستفيد منه مع الأخذ بعين الاعتبار لأقساط الكراء المدفوعة في تكلفة السكن، إضافة لإمكانية دفع المستفيد للمبلغ على دفعة واحدة واستفادته من تخفيض بقيمة 10% من مبلغ شرائه أو على شكل أقساط وتمنح له 20 سنة كحد أقصى لدفع المبلغ ويجب على المستفيد في هذه الحالة الأخيرة دفع قيمة أولية تقدر بـ 5% من المبلغ الكلي أما الباقي فيدفع زيادة على الأقساط معدل فائدة سنوي يقدر بـ 1%.

* برنامج السكن الترقوي: ظهرت هذه الصيغة بموجب القانون رقم 86/07 المؤرخ في 4 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية وأوكلت مهمة انجاز السكنات الترقية إلى بنك CNEP بصفة مطلقة لتمويله مع المتعاملين العقاريين العموميين، كما يعتبر صدور المرسوم 93/03 المؤرخ في 1مارس1993 تقدما في مجال النشاط العقاري بتنظيمه للترقية العقارية الخاصة وجعلها تصرفا تجاريا مفتوحا لكل شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بالأهلية القانونية وترك الحرية للمرقي العقاري في تمويل مشروعه .

– **برنامج السكنات الريفية:** يهدف لتشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية خدمة للاقتصاد الوطني والحد من النزوح نحو المدن وقد تكفلت الدولة بتقديم إعانات مالية للسكن الريفي كمساعدة من أجل الانجاز تقدّم من طرف هيئة مختصة على ثلاث دفعات الأولى 40% ، الثانية 40% والثالثة 20% وذلك على حسب درجة التقدم في الانجاز، إضافة لتشجيع البناء الذاتي وجعل المستفيد يساهم ويتحمل مسؤولية انجاز مسكنه، وبخصوص التنمية الريفية ومن أجل تدعيم وإتمام المخطط الوطني للتنمية الفلاحة، والتكفل الفعال بانشغالات سكان الريف من خلال ترقية الفضاءات الريفية بإعادة النظر في السياسة السكنية وكان هذا ابتداء من سنة 2002، وإسناد مهمة الدعم المالي للصندوق الوطني للسكن (بعد ما كانت تدعم من الخزينة العمومية مباشرة) بمبلغ يتراوح من 400.000 إلى 700.000 دج للسكن الجديد و 250.000 لتهيئة أو توسيع مسكن موجود، وتوزع الإعلانات المقررة حسب كل ولاية بموجب قرار وزاري مشترك.

2-2- تحليل واقع القطاع: رغم مما تضمنته البيانات حول عدد المساكن التي بنتها الدولة في السنوات الأخيرة إلا أنها ما تزال تعيش حالة أزمة ومشكل السكن لا يزال يشكل عبئا على النشاط التنموي مع استمرار المعاناة الاجتماعية للمواطن وبتحليل واقع القطاع للوقوف على أهم عوامل إنسداده وحقيقة الإخفاق في مسيرته توجب التركيز على عوامل أهمها :

– ارتفاع درجة التزاحم والاكتظاظ الحضري حيث تؤكد الإحصائيات تزايد نمو سكان الحضر وأصبحوا يشكلون 65% من الساكنة مقابل 3.5% فقط بالأرياف ما أدى إلى اختلال في توازن توزيع السكان وذلك بسبب ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن من أجل البحث عن الأمن والعمل باعتبار توفر المرافق الضرورية والمصانع الكبرى وتمركزها بها ما أدى إلى تشكيل طلب متزايد على السكن وعجز في تلبية هذه الاحتياجات و ترتب عليه الزيادة الكبيرة في خلق الأحياء السكنية القصديرية.

– بلغ معدل شغل المساكن في 2015 في الجزائر ما بين 4.2 و5 ساكنين في كل شقة والمتوسط العام هو 5 أفراد في الشقة الواحدة وقد انخفض هذا المعدل بعدما كان يسجل في 2007 معدل 6.33 فرد في السكن، إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بالمعدل العالمي بالنظر إلى ما حددته المنظمة العالمية للصحة بأن يكون متوسط المساحة السكنية المشغولة للفرد هو 14 م^2 بينما قدر معدل شغل السكن للحظيرة الوطنية بـ 5 فرد في الـ م^2 حسب إحصائيات 2007 ، كما فاق معدل شغل الغرفة الواحدة وقدر بـ 3 أفراد / الغرفة الواحدة بينما المعدل الدولي هو ما بين 0.8 و1.1 فرد في الغرفة الواحدة.

– وجود أحياء قصديرية ومساكن عشوائية تفتقر إلى الشروط الدنيا التي تسمح بالعيش الكريم وهي في تزايد بالرغم من جهود الدولة للقضاء عليها وذلك راجع للمضاربة في أسعار الإيجار، تأجير أماكن ضيقة مثل المستودعات، ارتفاع حالات الإخلاء عقب قرارات قضائية صدرت بناءا على مبادرة أشخاص، إضافة إلى النمو الديمغرافي وسرعة تشكيل الأسر التي تعرف تزايدا مطردا واستمرار الإقامة في المساكن المخصصة لحالات الطوارئ وتردي المباني القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

– قصور قدرات الانجاز الوطنية حيث تتوفر الجزائر على نحو 7500 شركة وطنية تعمل في مجال البناء 85% منها غير قادرة على انجاز أكثر من 50 وحدة سكنية سنويا أي أنها مقاولات لا يتعدى تأهيلها الدرجة

3 على سلم يتراوح بين 1 و 9 درجات وهو ما أخّر القضاء على أزمة السكن بسبب ضعف قدرات الانجاز الوطنية المقدرة بـ 80 ألف وحدة في حين تحتاج الجزائر لمتوسط انجاز يقدر بـ 300 ألف وحدة سنويا للقضاء على الأزمة.

خاتـــــمة

واقع الحال أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يحتمل التعامل مع النظرية بعيدا عن التطبيق ما استدعى تحليل وضع التنمية البشرية في الجزائر طوال الفترة 2000–2015 والوقوف على تطورها بالأرقام ، وبالرغم من أن كل المؤشرات التي تطفو على السطح تؤكد أن التخطيط الاستراتيجي نحو الهدف المتوازن بدأ يأخذ طريقه إلى التطبيق تخطيطا وتنفيذا ومتابعة وتقييما ضمن خطط يمكن أن تنتقل بالوضع اقتصاديا واجتماعيا إلى بر الأمان، لكن النتائج التي نلمسها في الواقع لا توازي المبالغ التي أُنْفِقت، والأهم في ذلك هو فيما إذا تم استخدام ذلك لتقديم خلاصات وأفكار جديدة يمكن أن يسترشدها في عملية مناقشة السياسات العامة وتصميمها من خلال كشف نقاط الضعف التي أدت الى الاخفاقات التنموية .

ولا تزال آفاق التنمية البشرية رحبة إذْ يصعب التسليم بأن المفهوم قد وصل الى مبتغاه وأن التنظير فيه قد انتهى ، فهي تتطور باستمرار بسبب ما تفرضه العولمة من نتائج ، ومن ذلك ما عكف عليه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالانتقال الى إطار مرجعي من منظور رزنامة ما بعد 2015 وما تقتضيه خطة التنمية المستدامة الجديدة من إعادة النظر في الأدوات التي تساند وتدعم مثل هذا التغيير في النموذج ، وتدعو للتفكير في مؤشرات جديدة قادرة على التعبير على التوجه الجديد المتضمن إضفاء صفة الاستدامة على التنمية البشرية.

المراجع

1. ابراهيم مراد الدعمة، ، 2009، "التنمية البشرية الإنسانية (بين النظرية والواقع)"، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان.
2. المرسوم التنفيذي رقم 140/07 المؤرخ في 19 ماي 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها
3. –رحيم حسين، 2013،" سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقسيم" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان61–62، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر.
4. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، 2008، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الاردن.
5. كامل كاظم الكناني، آمنة حسين صبري، 2006، "اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية، دراسة تحليلية في التخطيط التنموي للتجربة العراقية"، جلمعة بغداد، سلسلة دراسات علمية عن المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي.

6. محمد محمود فهمي، 2014، "الاصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية"، كلية التجارة، جامعة بن سويف.
7. محمد صالح تركي القرشي، 2010، اقتصاد التنمية مكتبة الجامعة، عمان، الاردن.
8. محمد عبد الخالق عوض، 2013،" التطورات في مؤشرات التنمية البشرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت.
9. نائل عبد الحافظ العواملة، (2010)، "إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العملية)"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، الأردن.
10. شيماء أسامة محمد صالح، مداخلة بعنوان :" الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر.
11. عمار حامد، (1999)، "دراسات في التربية والثقافة في التنمية البشرية وتعليم المستقبل"، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
12. فلاح كريمة، مداح عرابي الحاج، 2016، "البحث العلمي في الجامعات الجزائرية، الواقع مقترحات التطوير"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، السداسي الثاني، جامعة الشلف.
13. شيماء أسامة محمد صالح، مداخلة بعنوان :" الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 8- 9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر.
14. وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات ، 2014، "الوضعية الديمقراطية للصحة" عن الموقع الإلكتروني.www.Sante.gov.Dz
15. المادة رقم2 من القانون 81-07 المؤرخ في يونيو 1981 المتعلق بالتمهين.
16. المادة رقم 10 من القانون رقم 08-07 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين
17. -CNES, 2016, "rapport national sur le Développement humain 2013-2015", réalisé en coopération avec PNUD ,Algérie ,P 48.